محليات

«التموين» لعبت دوراً في ارتفاع الأسعار وغيابها أفضل من وجودها

القربي لـ«الوطن»: وزير التموين الحالي لم يتعلم ألف باء الوزارة

| محمد منار حميجو

وجه رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب العضو صفوان القربي انتقاداً لاذعاً لوزير التموين داعياً إياه إلى أخذ إجازة لأنه لم يقدم شيئاً إلى الوزارة، مشيراً إلى أن الوزير الحالي ليس ابن الوزارة بل هو دخيل عليها ولذلك فإنه لم يتعلم ألف باءها ولن يتعلم لو بقي فيها خمسين سنة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد القربي أن الوزارة تساهم حالياً في رفع الأسعار وهي لم تلعب أي دور في تخفيضها في الأسواق بل العكس تماماً كانت سبباً في انتشار الفساد من خلال ما يقوم به المراقبون التموينيون، داعياً إلى إغلاق الوزارة لأن إغلاقها يؤدي إلى تحسن الأسواق باعتبار أن القانون السائد في السوق هو العرض والطلب.

وقال القربي إن أداء وزارة التموين متخلف ومترهل رغم حساسية الظرف الذي تمر به البلاد إضافة إلى أن أداءها حتى هذه اللحظة كلاسيكي ولا يمكن أن يضيف أي شيء جديد.

وأضاف القربي: إن التدخل الحالي من وزارة التموين ما زال سلبياً وهو عبارة عن ضغوطات على الأسواق وفيه جزء من الابتزاز وبكل تأكيد الدوافع فردية وليس الهدف هو تحسن الأسواق مشيراً إلى أن هذا الأمر لا يمكن السكوت عنه بأي شكل من الأشكال.

> عمل الوزارة متخلف ومترهل وأداء المراقبين شابه الفساد والابتزاز

وأشار القربي إلى أداء المراقبين التموينيين وما يفعلونه بالأسواق معتبراً أن أداءهم كلاسيكي لا يستند إلى أي معايير حقيقية ضارباً مثلاً: إن أي مراقب عندما يحصل على عينة من أحد التجار لفحصها يستغل الوضع لأخذ عينة لمصلحته الفردية ما يؤدي في النهاية إلى ابتزاز التجار وهذا غير مقبول.

ولفت القربي إلى أن القانون التمويني الجديد لم يطبق منه شيء على الأرض لأن هذا القانون بحاجة إلى عقول جديدة وأن العقول الحالية في الوزارة غير مناسبة لتطبيقه على أرض الواقع.

وبين القربي أن القانون الحالي قد يساهم في ضبط الأسعار في الأسواق إلا أن هذا يحتاج إلى تطبيق وأن وزارة «التموين» لم تطبقه بالشكل الصحيح حتى هذه اللحظة معتبراً أن القائمين على أعمال الوزارة سبب رئيسي في ذلك ولفت القربي إلى أن عدم وجود الوزارة حالياً أفضل من وجودها للدور السلبي الذي قامت به في المرحلة الراهنة، وتشهد الأسواق في الوقت الراهن ارتفاعاً ملحوظاً في المواد الغذائية ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الضرورية التي يحتاجها المواطن وسبب الارتفاع بحسب مراقبين عدم وجود رقابة حقيقية من الوزارة على التجار المستغلين للظروف الراهنة.

الإيجارات بحماة إرفع ولا حرج!!

| حماة - محمد أحمد خبازي

(سوق العقارات واقف لكن الإيجار شغال) كثيراً ما تسمع هذه العبارة إذا قصدت المكاتب العقارية في مدينة حماة وغيرها من مدن المحافظة الأخرى الآمنة مثل: «سلمية ومصياف والسقيلبية» التي وفد إليها آلاف المواطنين المهجرين من المحافظات القريبة، ومن أريافها الساخنة، الذين وجد فيهم بعض أصحاب تلك المكاتب صيداً ثميناً، وخاصة القادمين من ريف حماة الشمالي وإدلب والمشتغلين بزراعة وتجارة الفستق الحلبي، فهؤلاء من الزبائن المدللين في حماة وتلك المدن، ولهم الأفضلية في التأجير لكونهم يدفعون بسخاء.

هذا ما قاله لـ«الوطن» صاحب مكتب عقاري في حماة ناشط جداً بتأجير الشقق السكنية لهذا النوع من الزبائن، الذي يمكن أن يدفع الواحد منهم ما بين (٣٥ – ٥٠) ألف ليرة أجرة شقة من دون أن يرف له جفن.

وأما الزبائن الأقل حظاً في العثور على شقة جيدة وبحي راق كالشريعة أو غرب المشتل أو النصر مثلاً، فيتجهون إلى الأحياء الشعبية التي تتراوح أجرة الشقة فيها ما بين (٢٠ – ٢٥) ألف ليرة، وهناك قد يجدون ضالتهم المنشودة أو قد لا يجدونها، «فالسبق لمن لبق» كما يقال في الدارج الشعبي أي لمن يدفع أكثر!!.

وأما غير أولئك وهؤلاء من الزبائن، فليس لهم غير مراكز الإيواء – معظمها مدارس – التي تغص بهم، ويتناوبون على استخدام مرافقها العامة بالدور!!.

وحصة صاحب المكتب العقاري من أي عملية تأجير واستئجار، هي ما يعادل أجرة شهر، لذلك ترى أصحاب المكاتب العقارية يستميتون لتأجير الشقة بأي مبلغ مرتفع!!.

وأما مجالس المدن، فقلَّما تستفيد من ريوع ورسوم التأجير، لكون معظم تلك العقود تتم بالاتفاق والتراضي بين طرفيها المؤجر والمستأجر، بعيداً عن دوائر الرسوم والتوثيق العقاري في تلك المجالس.

فقد أكد لنا مصدر في مجلس مدينة حماة، أن عقود الإيجار المسجلة أو التي تسجل قليلة جداً ولا يمكن مقارنتها بعمليات التأجير التي تشهدها المدينة منذ سنوات.

والأمر ذاته أكده لـ«الوطن» مصدر في مجلس مدينة سلمية، الذي عزا هذه الظاهرة إلى رغبة طرفي العقد بالتهرب من دفع الرسوم للبلدية.

أسبوع لإنفاق ١٤٩ مليون ل.س لتأهيل طريق شنشار

| حمص - نبال إبراهيم

لأنه من الطرق الحيوية التي تربط محافظة حمص بالحدود اللبنانية السورية، ونتيجةً للاعتداءات الإرهابية التي طالته وأدت إلى تضرر قسم منه، وضمن خطة العمل المحددة لإعادة تأهيل وتعبيد الطرقات الحيوية بمحافظة حمص و ريفها، أنجز فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بحمص المراحل الأخيرة من إعادة تأهيل وتعبيد طريق عام شنشار – القصير – الحدود اللبنانية.

وذكر المهندس محمود علي مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية لـ«الوطن» أنه تم إنجاز ٩٥٪ من مشروع إعادة تأهيل وصيانة طريق عام شنشار – القصير – الحدود اللبنانية ليكون هذا الطريق الحيوي جاهزاً خلال مدة لا تتعدى الأسبوع بتكلفة إجمالية ١٤٩ مليون ليرة سورية، موضحاً أن هذا الطريق الذي يمتد بطول ٢٦ كم ويربط محافظة حمص بالحدود اللبنانية السورية مروراً بمدينة القصير يخدم جميع مناطق ريف القصير الغربي وسيكون طريقاً آهلاً لحركة السيارات والشاحنات من لبنان وإليه وخاصة بعد عودة الأمن والاستقرار للمنطقة.

محافظ حمص طلال البرازي قام بجولة ميدانية على امتداد الطريق المذكور واطلع على أعمال صيانة وتعبيد هذا الطريق الحيوي المهم، مشيراً إلى أن تأهيل هذا الطريق سيساهم في تخديم مناطق مدينة القصير وريفها الغربي وجوسيه وربلة، وتسهيل حركة النقل من القطر اللبناني الشقيق وإليه، موضحاً أن نسبة الإنجاز وصلت إلى حوالي ٩٥٪ من حجم الأعمال المطلوبة ضمن الشروط والمواصفات الفنية المعتمدة للطرق.

وأكد المحافظ في تصريح له لـ«الوطن» أن تأهيل طريق شنشار– القصير يتم بالتوازي مع الجهود المبذولة لصيانة معبر جوسيه ضمن الشروط الفنية إضافة لرفده بالكوادر المطلوبة من أجل تسهيل حركة الدخول والخروج عبر المعبر بالتنسيق مع الجهات المختصة، لافتاً إلى وجود خطة قادمة تتم متابعتها مع وزارتي الإدارة المحلية والنقل لإعادة تأهيل طريق /حمص – مصياف/ فضلاً عن صيانة وتعبيد الطرق المؤدية إلى أوتستراد طرطوس والذي يصل إلى قرى غربي العاصي.

استمرار توقف محطات المعالجة والضخ عن العمل في درعا

| درعا- الوطن:

توقفت محطات المعالجة في كل من العجمي وتل شهاب وجلين عن العمل منذ فترة ليست بقليلة بسبب الظروف الراهنة وانقطاع التيار الكهربائي عن مواقع وجودها في محافظة درعا، وكذلك الأمر بالنسبة لمحطتي الضخ في كل من الحارة وإبطع، ما تسبب في انسياب المياه الآسنة عشوائياً قرب مصادر مياه الشرب وعلى الأراضي الزراعية وفي مجاري السيول والأودية الطبيعية وجوار الأحياء السكنية، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى أضرار بيئية وصحية عواقبها غير محمودة أبداً على المزروعات ومياه الشرب والأهم السكان الذين طالبوا بضرورة تأمين التيار الكهربائي لعمل محطات المعالجة بوقت مقبول ولمحطات الضخ بعد إجراء الصيانات اللازمة لها.

الجدير ذكره أن عمل محطات المعالجة لا يرفع الأذى عن السكان والبيئة المحيطة بكل مفرداتها فقط بل يؤمن كميات جيدة من المياه المعالجة التي تفيد في ري المزروعات المقيدة، ووفقاً لمصادر شركة الصرف الصحي بدرعا فإن محطة العجمي التي استثمرت عام ٢٠٠٧ تخدم ١٠٠٠ نسمة وتعالج يوميا ٧٥–١٠٠ متر مكعب، ومحطة جلين التي استثمرت بالعام نفسه تخدم ٣٥٠٠ نسمة وتعالج يوميا ٢٨٠–٣٤٠ متراً مكعباً، ومحطة تل شهاب التي استثمرت عام ٢٠١٣ تخدم ١٢ ألف نسمة وتعالج ١٢٠٠ متر مكعب باليوم، وحالياً تتم المتابعة مع شركة الكهرباء للإسراع في صيانة وإصلاح التيار الكهربائي لمناطق المشاريع، وفيما يتعلق بمحطتي الحارة وإبطع اللتين تخدمان ٣٥ ألف نسمة بطاقة ٢٨٠٠ متر مكعب باليوم سيتم العمل على إعادة تأمين لوازم تجهيزهما وإعادتهما للاستثمار فور توافر الظروف الملائمة لذلك، ولفتت المصادر إلى حاجة الشركة لرفدها بالكوادر الفنية الكافية وبالآليات الثقيلة والخفيفة والمتوسطة لمتابعة تنفيذ المشاريع واستثمارها وتأمين بعض التجهيزات الكهربائية والميكانيكية لمحطات الضخ والمعالجة المستثمرة.

السويداء والمياه.. الحل بالمساعدات

| السويداء - عبير صيموعة

أشار معاون مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب بالسويداء المهندس حمد حامد أن المؤسسة بدأت مؤخراً بتنفيذ الربط الكهربائي لمشروع آبار خازمة مع محطة تحويل صلخد لاستثناء آبار خازمة من برامج التقنين الكهربائي بما يسهم في دعم الوارد المائي للقرى التي تعتمد على تلك الآبار موضحاً أن البدء بهذا المشروع جاء بناء على الاتفاق بين وزارة الموارد المائية ومنظمة الصليب الأحمر الدولي لتمويل هذا المشروع بقيمة تبلغ نحو ٢٠٠ مليون ليرة.

ولفت حامد إلى أن المنظمة تعمل حالياً على إعداد الدراسة اللازمة لتطوير وتحديث محطات التنقية في مشاريع سدود الروم وجبل العرب وحبران بهدف زيادة استطاعة تلك المحطات وتحسين نوعية المياه المنتجة منها مبيناً أنه يجري التنسيق مع منظمة اليونيسيف لتنفيذ أعمال التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لعشرة آبار محفورة وجاهزة بقيمة تبلغ نحو ٤٠٠مليون ليرة والمشروع قيد التنفيذ حالياً بالإضافة إلى العمل على استثمار كل المصادر المائية المتاحة من آبار وينابيع وسدود بطاقتها القصوى والبحث عن مصادر مائية جديدة بديلة للمصادر التي خرجت عن الخدمة من جهة وزيادة كميات المياه المنتجة في وحدة الزمن من جهة أخرى بما يتناسب مع توفر الطاقة الكهربائية في ظل برامج التقنين الحالية وخاصة في المراكز والقوى والتجمعات السكنية التي تعتمد بشكل أساسي على السدود حيث يتم حفر وتجهيز آبار في عدد من مناطق الاختناقات من بينها قرى عتيل وقنوات ومفعلة ومصاد والرحى والكفر وحبران إلى جانب القرى التي كان يتم تخديمها من مشروعي الديباثة والرشيدة والقرى المستفيدة من مشروع آبار خازمة.

وأكد حامد أن هذه الإجراءات تأتي في إطار تدارك مشكلة نقص مياه الشرب بالمحافظة ومن ضمنها المنطقة الشرقية حيث يتم ضخ المياه الخامية من سد الطيبة إلى محطة تصفية سد المشنف الشمالي وتنقيتها وتعقيمها وضخها إلى القرى المحيطة بمعدل ٦٠٠ م٣ يومياً إضافة إلى تشغيل بئر الديباثة من أصل خمسة آبار موجودة مع العمل على إصلاح الآبار الأربعة المعطلة بالمشروع وتأمين ورشة الإصلاح والمضخات الغاطسة والتجهيزات اللازمة للصيانة واستئجار سيارات لنقل مياه الشرب للمشتركين في قرى المنطقة الشرقية وتأمين موافقة التمويل المالي اللازم لذلك عن طريق منظمة اليونيسيف.

وأعدت المؤسسة دراسة لحفر وتجهيز عدة آبار في موقع قرية تيما لجرها والاستفادة منها لمصلحة قرى المنطقة الشرقية وقد بلغت قيمة هذه الدراسة نحو ١٨١ مليون ليرة وتم عرضها على وزارة الموارد المائية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذها من إحدى المنظمات الدولية المانحة.

نشاط عقاري في اللاذقية... ٣٨ ألف بيان قيد عقاري و٧٨٠٠ عقد خلال شهرين

| اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير المصالح العقارية في اللاذقية المهندس جهاد حاطوم في تصريح لـ«الوطن» عن نشاط المديرية خلال أيار وحزيران من عام ٢٠١٥ حيث بلغ إجمالي عدد الأعمال المنجزة في الدوائر (اللاذقية– جبلة– الحفة– القرداحة) كالتالي: بيانات القيد العقارية ٣٨٤٩٩ بياناً منها (٢٤٦٥٩ في مديرية اللاذقية، ٣١٧٠ في الحفة، ٨٠٨٦ في جبلة، ٢٥٨٤ في القرداحة) بيانات المساحة ١٥٠٩ منها (٥٥٠ في اللاذقية، ٢٦٦ في جبلة، ١٣٧ في القرداحة، ٦٦٥ في الحفة) التكاليف الفنية ١٢٨٨ منها (٧١٧ في اللاذقية، ١١٢ في القرداحة ١٨٦ في الحفة، ٢٧٣ في جبلة) في حين كان عدد العقود ٧٨٨٢ في الدوائر كافة خلال الشهرين الخامس والسادس من العام الحالي كما سجلت المكاتب الستة للتوثيق العقاري ٤٥٨٣ عقداً، كما سجل إنتاج أعمال المسح الفني ٢٦٣ هكتاراً خلال المدة ذاتها.

شروط التقدم للفحوص الخاصة في معاهد إعداد المدرسين

| الوطن

أعلنت وزارة التربية عن شروط التقدم للفحوص الفنية الخاصة بالقبول في معاهد إعداد المدرسين، (التربية الرياضية، والتربية الفنية التشكيلية والتطبيقية، والتربية الموسيقية) للعام الدراسي ٢٠١٥–٢٠١٦ حيث يبدأ تقديم طلبات الاشتراك بالفحوص الفنية ابتداءً من صباح يوم الأحد في ٢٠١٥/٨/٢٣ ولغاية يوم الإثنين في ٢٠١٥/٨/٣١.

وحددت الوزارة مراكز تقديم طلبات معاهد التربية الرياضية في المراكز الآتية: دمشق /بنين: ثانوية العباسيين للإناث/ منطقة العباسيين، دمشق/ بنات: معهد التربية الرياضية للمعلمات/ منطقة المزة.

حلب /بنين: معهد الأخوة/ المحافظة، حلب/ بنات: معهد التربية الرياضية للمعلمات/منطقة رعاية الشباب.

دير الزور: مدرسة الشهيد عدنان المالكي/ منطقة حي القصور.

الحسكة: معهد التربية الرياضية للمعلمين والمعلمات في الحسكة.

طرطوس: ضاحية المجد/ ثانوية المتفوقين.

كما حددت الوزارة الشروط العامة لقبول طلبات الاشتراك بالفحوص الفنية للطلاب السوريين ومن في حكمهم لحملة شهادة الدراسة الثانوية إحدى دورتي ٢٠١٥، والطلاب العرب والأجانب حملة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي من خريجي إحدى دورتي عام ٢٠١٤–٢٠١٥ حيث يتم حساب معدلات الشهادات غير السورية للطلاب الراغبين في الاشتراك لهذه الاختبارات لدى لجنة تعادل الشهادات في وزارة التربية.

واشترطت الوزارة نوع الشهادة الثانوية للمتقدمين لكل معهد من معاهد إعداد المدرسين، حملة الشهادة الثانوية العامة بفرعيها (العلمي والأدبي)، والشهادة الثانوية المهنية(النسوية والصناعية) للمتقدمين لمعهدي (التربية الفنية التشكيلية والتطبيقية– التربية الموسيقية) من الطلاب السوريين المقيمين وغير المقيمين من خريجي إحدى دورتي عام ٢٠١٥، وحملة شهادة الثانوية العامة بفرعيها (العلمي والأدبي) للمتقدمين لمعهد التربية الرياضية، حملة الشهادة المهنية (الصناعية– التجارية– النسوية) من الطلاب السوريين من خريجي إحدى دورتي عام ٢٠١٥ المقيمين وغير المقيمين للمتفوقين رياضياً وذلك لأنهم يقبلون وفق شروط التفوق الرياضي المعتمدة لدى وزارة التربية والاتحاد الرياضي العام.

وينفذ الفحص الطبي والفني لمعاهد التربية الرياضية ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٩/١ ولغاية يوم الثلاثاء ٢٠١٥/٩/٨ اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية انتهاء العمل في المكان الذي يحدد في إشعار قبول طلب الاشتراك.

وبالنسبة لمعهد التربية الفنية التشكيلية والتطبيقية يوم الإثنين ٢٠١٥/٩/٧ الساعة العاشرة صباحاً ولمدة ساعتين في المكان الذي يحدد في إشعار قبول طلب الاشتراك في محافظات (دمشق– القنيطرة– درعا– السويداء– حمص– حماة– حلب– إدلب– طرطوس– اللاذقية– دير الزور– الحسكة) كما ينفذ الفحص الفني لمعاهد التربية الموسيقية يومي الثلاثاء ٢٠١٥/٩/٨.

والأربعاء ٢٠١٥/٩/٩ اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية انتهاء العمل في المكان الذي يحدد في إشعار قبول طلب الاشتراك في محافظات (دمشق– القنيطرة– درعا– السويداء– حمص– حماة– حلب– إدلب– طرطوس– اللاذقية– دير الزور– الحسكة).

استهداف أكثر من ٣٠٠ ألف مربٍ

رصد ٧٥٠ مليون ليرة لإقامة صناديق إقراض دوارة لمربي الثروة الحيوانية

| عمار الياسين

أكدت وزارة الزراعة أهمية مشروع تطوير الثروة الحيوانية لكونه يقدم خدمات كثيرة وملموسة على أرض الواقع من خلال تحسين إنتاجية المراعي وتطوير المصادر العلفية ودعم مشاريع سلسلة قيمة الإنتاج الحيواني، إضافة إلى كونه يوسع أعداد المستفيدين من الأسر الريفية الفقيرة التي تعمل في مجال التربية الحيوانية.

وبيّن معاون وزير الزراعة المهندس أحمد قاديش أن هذا المشروع ساهم في تطوير الأساليب التقليدية لتصنيع المنتجات الحيوانية وتسويقها والدعم المادي والفني لصغار المربين من خلال صناديق التمويل الريفي الصغير، كما أعطى أهمية خاصة للمرأة الريفية نظراً لدورها الكبير في مجال تربية الثروة الحيوانية من خلال تأهيلها وتدريبها في مختلف المجالات التي تمكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية.

وأوضح قاديش أن المشروع استهدف أكثر من ٣٠٠ ألف مربٍ من أصل ٤٣٣٥٧٤ مربياً على مستوى القطر، كما بلغت القرى المستهدفة أكثر من١٢٠٠ قرية من أصل ٤٨٠٠ قرية وتشمل المحافظات الست التي يستهدفها المشروع حالياً.

وبيّن مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية المهندس أيمن دبا أن أهداف الخطة للعام الجاري تضمنت التوسع في البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات الزراعية إلى محافظات السويداء واللاذقية وطرطوس، وإطلاق برنامج وطني حول سلامة وصحة الضرع عند الأبقار وآخر حول مواضيع التغذية السليمة عند الأغنام، وإنتاج أفلام إرشادية حولها وإطلاق حملات توعية حول سلامة المنتجات الحيوانية واستخدام مخلفات تقليم الزيتون في تغذية الحيوانات والمباشرة في تنفيذ المشاريع الصغيرة الخاصة بتصنيع منتجات الألبان، وتشكيل شبكات مربي الأبقار والإعداد لتأسيس شبكات مربي الأغنام.

وفي السياق رصدت وزارة الزراعة ٧٥٠ مليون ليرة لإقامة صناديق إقراض دوارة موجهة لمربي الثروة الحيوانية، وأشار دبا إلى أن قيمة القرض الواحد بلغت ٢٠٠ ألف ليرة بفائدة بسيطة وبشروط ميسرة، مبيناً أن الهدف من القروض متناهية الصغر تثبيت المربين في العملية الإنتاجية عبر مؤازرتهم في تخفيف الأعباء المادية التي يتعرضون لها ومحاولة تحسين مداخيلهم، لافتاً إلى أن الأسبوع الماضي شهد إطلاق ثلاثة صناديق للإقراض في حمص، واحد لمربي الأغنام واثنان لمربي الأبقار.

اللاذقية تكثف اجتماعاتها لإنجاز المنطقتين الصناعيتين

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بهدف المسارعة في إنجاز المنطقتين الصناعيتين في اللاذقية ووضعهما بالخدمة الأولى في الكركيت التابعة لبلدية فدرة، والثانية في عرمتي التابعة لبلدية ديروتان في جبلة باتت محافظة اللاذقية تكثف اجتماعاتها لتذليل كل المعوقات التي تؤدي لعرقلة العمل أو تأخيره حيث عقدت اليومين الماضيين اجتماعين بحضور المديريات المعنية كافة بحثت بهما جميع الصعوبات التي تعترض العمل، ووجه محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم بضرورة التركيز على السرعة في إنجاز المنطقتين الصناعيتين المذكورتين، والالتزام بالمخططات المرسومة لهما، والتقيد بالمدد العقدية المحددة لإنجازهما، وطالب المديرين المعنيين بالمنطقتين الصناعيتين إعداد تقارير شهرية عن عملية الإنجاز، والمراحل التي وصل إليها العمل، وتوصيفه بشكل دقيق مشدداً على مضاعفة الجهود، واعتماد التنسيق والمرونة بالأداء بين المديريات المعنية كافة بغية تسهيل العمل، وتجاوز العراقيل، وتلافي المعوقات والصعوبات التي تقف عائقاً أمام سرعة الإنجاز.

كما طلب السالم من مديرية الخدمات الفنية دراسة مدخل المدينة الصناعية في عرمتي لتنفيذه والمحدد بعرض ١٢–١٤ متراً.

حيث أوضح مدير الخدمات الفنية المهندس جمال أمون بأن المديرية باشرت العمل على دراسة الطريق من أجل إبرام عقد للبدء بشقه.

وعرض المديرون المعنيون بالمنطقتين الصناعيتين واقع عمل كل مديرية، والمراحل التي تم تنفيذها وفق الخطط الموضوعة والمدد الزمنية المحددة.

من جهته مدير شركة الطرق والجسور المهندس معروف شبول أفاد بأن الشركة تعمل على تنفيذ المنطقة الصناعية في عرمتي، وقد تمت المباشرة بالمرحلة الأولى بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨، والبالغة قيمتها ٧٨ مليون ليرة سورية، حيث تم تنظيم العقد لأعمال الكشف رقم (١) بقيمة ٢٢ مليون ليرة (وذلك من أصل القيمة الإجمالية للمرحلة الأولى المحددة بـ٧٨ مليون ليرة) والمدة العقدية ١٥٤ يوماً، وأكد شبول أن هذه المرحلة ستنتهي قبل انتهاء المدة العقدية المحددة لها، لافتاً إلى أن الشركة طلبت ١٠٠ مليون ليرة للمرحلة الثانية، وقد أتت الموافقة عليها، كما يتم العمل على إبرام عقد للبدء بالمرحلة الثانية، مبيناً أن المنطقة تتألف من ثلاث مراحل والمرحلة الثانية مرتبطة بالأولى ارتباطاً تاماً، منوهاً بضرورة الإسراع بإبرام عقد المرحلة الثانية من أجل أن يطلع عليها جميع المستثمرين.

حضر الاجتماع المدير العام للمناطق الصناعية في سورية المهندس أكرم حسن ومديرو الزراعة، والخدمات الفنية، والطرق والجسور، والإسكان العسكري، ومجلس المدينة، والصناعة، والثروة المعدنية وأعضاء المكتب التنفيذي المختصون.